"ثورة" لندن أنموذجاً

خالد الصعفاني

حدثت إشكاليات أمنية نتج عنها مقتل احد البريطانيين السود برصاص الشرطة البيض في جانب من العاصمة البريطانية لندن، وتحول المشهد مظاهرات وإلى دراما اكشن على طريقة هوليود وخلال أيام كان العشرات قد قتلوا وأصيبوا وعمت الفوضى وأعمال الشغب والنهب والحريق في أنحاء عديدة من مدينة الضباب وكان لازما على الحكومة البريطانية أن تزيد عدد الشرطة بواقع ثلاث مرات وربما أكثر من اجل إعادة الأحياء المضطربة إلى جو السكينة والحال السابق قبل اندلاع المواجهات ..

ديفيد كميرون رئيس الحكومة هدد بأن الحكومة قد تستخدم الجيش لضبط الأمن في البلد ، ولم تبتعد وزيرة الداخلية في حكومته عن ما ذهب إليه المسئول الوسيم جدا فأعلنت أن الأولوية في المرحلة الحالية هي الأمن والاستقرار ولا مجال للحديث عن الحرية وأخواتها ..

هذا حدث ويحدث في بريطانيا اكبر الإمبراطوريات وأقدم الديمقراطيات وعلى أعين التجار وأمام شاشات التلفاز وعدسات المصورين الذين وثقوا لعينات أحداث التظاهر التي تحولت إلى عنف وعنف من الشرطة مضاد وكانت النتيجة عدداً من القتلى وعشرات الضحايا ومئات المعتقلين وتخريباً في أماكن عديدة في لندن وبرمنغهام وغيرهما ..

إذاً.. الناس مثل الناس والحال من بعضه وإن اختلف المشهد في مستوى الضحايا وطول العمر .. وهذا ما جعلنا نتذكر ونحن نشاهد تلك الحرائق وأفعال التخريب ما جرى في11 سبتمبر قبل عشرة أعوام .. وهو ذات ما عايناه في النرويج قبل أسابيع أيضا .. يعني أن كل بلد معرض للهزات والموبقات والمشاكل والتحديات وعلى كل بلد أن يحترم إرادة الحكومات في معالجة مشاكل مجتمعاتهم -على الأقل -إلى مدى معقول ، لكن ما رأيناه مؤخرا من القيادات الغربية لاسيما منذ انطلاق حمى الربيع العربي وتثوير الشباب العربي على أنظمته لم يكن إلا مزيدا من " المعقلة " والتدخل المباشر في شئون الغير وكأن هذه الحكومات ليست رشيدة أو أن تعليقات الحكومات الغربية في أميركا او أوروبا هي روشتات العلاج " العوبلية " التي لا " برء " إلا بها ..!!

وطبعا كشفت أحداث عاصمة ام الديمقراطيات عن مشاكل وأورام تتصل بالعنصرية والفقر المدقع وأمراض اجتماعية من كل نوع عبر عن بعضها الشباب الذين خرجوا بالآلاف من ابو " عشر سنوات وإحدى عشرة سنة " عبروا عن طموحاتهم في حقوق إنسانية وحرية كما تحدثوا بنهم عن المسروقات والمنهوبات التي لم تستثن حتى "حفاظات" السيدات ،وكشفوا عن مطالب وعن مآس قادتهم لفعالاتهم حتى تصورت وأنا أتابع بعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية وهي تنقل الحدث أنني أتابع أحداثا في مدغشقر أو كينيا وليس في بريطانيا ..!!

وكله يؤكد أن الناس مثل الناس على حد تعبير اليمني الحكيم وأكد في ما أكده أن ما تدخلت بسببه دول غربية في شئون الغير كدارفور السودان وأحداث ليبيا وسوريا ليس إلا مبررا لتدخل غيرهم إن أرادوا أو حتى النصيحة المؤدبة كما أشار إليها بفكاهته المعهودة الأستاذ عبده الجندي نائب وزير الإعلام في مؤتمر صحفي حين نصح السلطات البريطانية بضبط النفس وعدم استخدام العنف مع آلاف المتظاهرين ..!

نحن في البلدان النامية لم نجد درسا أو استفادة من نموذج لندن الدامي إلا التعجب من حال من كنا نظن أنهم تجاوزوا كل الأخطار والمعائب ، وطبعا كان هناك دروس كثيرة يمكن الإستفادة منها ومعرفتها في هذا الخصوص منها ان في كل بلد ما يقلقه من الهم السياسي والاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي أيضا وأن أي حمى تعبير جمعية شاردة قد تقود لكارثة أو أزمة او حتى ثورة وتستوي في هذا البلدان المتقدمة أو المتأخرة وان اختلفت حدة النتائج ، أما الحكومات الغربية «إياها» فقد سارعت إلى التغاضي عن الأحداث او التعبير عنها بما يؤكد أن ما يجري شأن داخلي وحدث جنائي وتجرى معالجته بواسطة السلطات حتى وإن كانت الكلفة ضحايا وأضحيات ..

أخيرا

تابعت في مشاهد أحداث لندن وسطور ما كتب عنه أناس يخرجون إلى الشارع كالمجانين يضربون كل ما حولهم وينهبون كل ما يرونه ويحرقون كل يابس وأخضر على طريقة استعار النار في الهشيم ، فقلت لنفسي : سبحان الله هذا في بريطانيا حيث الوعي يضرب بأطنابه ويدق النظام بأنيابه ..!! الحمد لله مشاهد عنف أخرى جرت في بلدان اقل وعيا ومستوى عيش ومنها بلادنا ما قادت لما عايناه في مدينة الضباب وهي على بعد عام من استضافة الحدث الرياضي الأكبر اولمبياد .. 2012 وأنا على ثقة تامة أن أحداثا مشابهة لو جرت في أمريكا الراعي الأول للديمقراطية لشاب رأس المتابع وهو يرى هذه المجتمعات تعبر بالعنف عن رغبتها في حياة أفضل حرية وإنسانية ..!

khalidjet@gmail.com

لا مفر لأطراف الأزمة في اليمن من الحوار كخيار وضرورة

مطهر الأشموري

■ في أي محطة صراع فأناس يعيشون في قاع أو واقع الصراع بتلقائية قدراتهم كوعي وآخرون بكل قدراتهم كصراع، والصراعات عادة لاتكون التلقائية المباشرة ولا التلقائية المتبلورة بل تأخذ طابع التركيب والمراكب بما يعرف منه وبما لا يعرف غالباً داخلياً وخارجياً.

ولهذا يبدو كأنما هي الإستثنائية أو النادرة وجود أناس يصل تفكيرهم ووعيهم في أي محطة صراعات فوق تركيبها و«كراكيبها» داخلياً أو مركباتها ومراكبها خارجياً كمستوى من الوعي التاريخي أو الأفق المستقبلي.

لثورة الأسلمة السلمية الإيرانية علامة بضعف الإتحاد السوفيتي كطرف في صراع عالمي وبوضع الطرف الآخر عالمياً كموضعة للصراعات يمثل تموضعه اللرحلي أو القادم، وهذه العلاقة تجسدها بوضوح ثورة الأسلمة الأخرى في المنطقة التي صدرت إلى أفغانستان كجهاد فانتقلت المنطقة أو نقلت إلى توازي صراعات وحروب متوازية لا علاقة لها بفلسطين أو بالصراع مع إسرائيل، بغض النظر عما يعتمل داخليا في كل وأي واقع فإننا لانستطيع الفصل بين حرب العراق وإيران وبين غزو الكويت ولا بين غزو الكويت وغزو العراق، ولا نستطيع كذلك الفصل بين حروب افغانستان والإرهاب ومن ثم بين ثورات الأسلمة وما تسمى الثورات السلمية.

لقد أقنعنا بخطر الثورة الإسلامية الإيرانية على المنطقة كخطر على الأنظمة، وثورة الأسلمة في أفغانستان فالمجاهدون عادوا منها ليحاربوا واقع بلدانهم وأنظمتها الفاسدة كما حالة مصر أو اعلان القاعدة الحرب على أنظمة الجزيرة والخليج.

ذات التنصيص هو ماترفعه كشعارات ما تسمى الثورات السلمية ولها أرضية داخلية ولكن ثقلها وقوتها في الأرضية الخارجية.

وبهذا فإنه علينا التفريق بين واقع واقعية أخطاء للأنظمة وبين استهداف الأنظمة بغض النظر عن أخطائها وفوق أخطائها.

لانستطيع القول أن النظام العراقي كان هدفاً ومستهدفاً فوق وبمعزل عن غزو الكويت كقضية أخرى استوفت التعامل معها بالتحرير وماابعد التحرير.

ولانستطيع إنكار أن حزمة ثورات تؤكد استهداف الأنظمة كإقصاء وإحلال أكثر منه مواجهة إصلاح أخطاء للأنظمة، وكأنما جهات واتجاهات خارجية ظلت منذ غزو العراق تعكف على خيارات وبدائل تحقيق مثل هذا سلمياً ودون غزو أو تدخل كما حالة العراق.

فبغض النظر عن صراعات الأطراف الداخلية في لبنان فكلنا بما في ذلك من هم فيما تسمى ساحات التغيير والثورات لم نقتنع بأن هدف تشكيل محكمة دولية للتحقيق في قضية الحريري هو العدالة فقط والنظام في سوريا هو الهدف ومن بعده حزب الله.

إذاً ما تسمى الثورة السلمية في سوريا باتت أكثر تأثيراً على النظام السوري فالتحقيق والمحكمة الدولية تتراجع في وقعها وإيقاعها كلعبة مطاطية داخلياً وخارجياً.

من الواضح كذلك بعد الوصول إلى انفصال تراجعت الأهمية والاهتمام بما عرف بمطالبة محكمة الجنايات الدولية بالقبض على رئيس السودان. كما المعلوم في الظاهر فالولايات المتحدة لم تكن على علم كما ليست مع الطريقة التي أعدم بها رئيس العراق صدام حسين، فهل يعني ذلك انعدام تأثير الغرب على المعارضات العربية في التعامل مع الحكام بعد وصولها إلى الحكم؟

إذا أخذ ما نشر في الغرب عن فساد رئيس الحكومة المالكي لاحقاً فكيف يعاد إلى رأس الحكومة بدلاً من محاكمته كمبدأ للعهد الجديد وبعد إقصاء نظام صدام حسين؟

الثورة السلمية في مصر كان مأزقها البديل وكانت إلى فشل بدون توفر بديل واقعي، ولذلك يمكن القول بأن القوات المسلحة مارست جميلاً ومعروفاً للثورة ومعها كبديل مرتب له.

الذي يفترض كقيم وأخلاق للثورات أن تنحصر مهمة هذا البديل الذي رتب له من ومع الأرضية الخارجية أساساً في تصريف الحياة اليومية والإعداد لانتخابات في أقرب وقت.

استمرار الثورة والتثوير ضد البديل الإنتقالي يقدم ثورات بلاقيم أو يقدم أخلاقيات الثورة بأسقف إسفاف واستهداف يناقض سلمية الوعي والسلمية للواقع وللسلم الإجتماعي كما تطرح شعارات الثورة.

بداهات الوعي أن يحاكم الرئيس مبارك أو غيره النظام الجديد المنتخب ديمقراطيا وليس البديل الإنتقالي الذي يرأسه وزير الدفاع الذي عينه مبارك.

استعجال هذه المحاكمة في ظل بديل انتقالي مؤقت تؤكد استهداف الأنظمة وأولوية الرسالة أو الضغط على أنظمة، فيما قضية الديمقراطية ونقل السلطة والواقع إلى المشروعية الديمقراطية ليست الأولوية ولا تمارس ضغوط الوصول إليها كما نحس.

إذا فمحاكمة وإعدام صدام حسين أو تشكيل محكمة دولية لـ«الحريري» أو طلب القبض على رئيس السودان أو محاكمة مبارك تصب في أولوية استهداف الأنظمة بغض النظر عما هو عدالة كحق واستحقاق، وبالتالي فالأولوية صراعية سياسية.

إذا واقع البديل الذي جاء من رحم الغزو الأمريكي للعراق هو عدم القدرة على محاكمة رئيس الحكومة العراقية بحقائق فساد «مجلجل» فكأنما يراكم ذلك حتى يتم تهيئة أوضاع لما تسمى ثورة سلمية فيما رسى الحقد والإنتقام ليس الا بغطاء العدالة.

بافتراض وزير الدفاع المصري سار في موقف مغاير حقائق تعامله مع سلطته ومع الواقع هي ذات الحقائق في الموقف الذي سار فيه وأخرج الثورة من مأزقها.

لو ذلك ما حدث لحوكم وأدين تصبح المسألة حاجية صراع داخلية أو خارجية أكثر من استحقاقات واقع أو عدالة أصلاً.

عندما نتحدث عن ثورات وأنظمة يتبادر إلى الذهن بداهات ما يعرف عن أي أخطاء أو أخطاء للأنظمة التي تقوم ضدها الثورات فيما المفترض والمحسوم أن تمثل الثورات النظام الواضح الساطع ولا يتوقع ثورة ملوثة بالفساد وقبل أن تصل إلى الحكم وتحكم كما الحالة الجلبية والمالكية في العراق!

٩٠٪ أو أكثر من الفساد والمفسدين في اصطفاف ما تسمى الثورة السلمية في اليمن ويمثلون كل أو غالب رؤوسها وأوزانها المؤثر.

إذا هذه واقعية بأي اضطرار فيفترض قياس الواقعية لأطراف أخرى وبالتالي ما هذه الثورة وماهيتها التي تريد محاربة الفساد بالعتاولة كمفسدين؟

ليست الثورات متساوية ولا الأنظمة سواسية والغرب الذي جاءت ما تسمى الثورات التحررية في المنطقة ضده هو الذي عاد من خلال الإمساك بزمام التثوير والثورات بعد انكسار القومية واندثار الأممية كأسلمة أو سلمية.

كان الأفضل للغرب اعلاء أهداف وإصلاحات واقعية وفي كل واقع كأولوية قبل الأولويات الصراعية داخلياً والسياسية خارجياً.

لو كان الأمر كذلك ولذلك لغلب في الثورات السلمية أساسيات أفضلية كتقويم أخطاء وظهور تعامل مختلف حسب اختلاف الأنظمة في التعامل مع واقعها ومع واقعية التطورات ومستجد المعايير.

لقد ظل يساق لنا تعريف الثورات على أنها التغيير الجذري ونحو ذلك ليأتي في إطار اختلاف أو تفصيل المفاهيم بين ثورة وحركة وانقلاب كأن يسمي الحمدي انقلابه على الرئيس الإرياني ثورة أو حركة تصحيحية.

أيا كان المسمى ثورة أو حركة أو انقلاباً فإذا الغاية إقصاء نظام فالهدف نظام آخر يحل محله.

ما تسمى الثورة السلمية تمثل الأوضح في انقلابيتها لأنها تريد إقصاء وبديل بلا معيارية ولا نوعية ولا معايير.

مثل هذا تمثل صعوبة استحالة بأن تفرض أقلية شعبية رؤيتها بغرض الرحيل وفرض البديل على الأغلبية الشعبية وتريد في ذات الوقت الإدعاء بسلميتها لمسايرة «الموضة» المنتشرة والاستفادة من زخم لهذه «الموضعة» ومعها.

إذاً وفرة البديل في واقع تونس والقبول به واقعياً والترتيب المسبق للبديل في مصر داخلياً وخارجياً هو الذي أنجح ما تسمى الثورة السلمية في البلدين فذلك يعني أن البديل بات هو المشكلة في اليمن.

لو أن النظام في ليبيا أو سوريا أبدى الإستعداد لانتخابات شفافة بإشراف دولي خلال أقل من عام وعدم ترشيح رئيس نظام أو نجله فذلك يعني أن المشكلة باتت في البديل، ومن ثم فعلى الأرضية الخارجية للثورات تكثيف شراكتها في الترتيب للبديل والتعامل لحل مشكل البديل عبر حوار أو انتخابات أو كلاهما، وهاهو وزير الخارجية د. القربي يؤكد مجدداً استعداد الرئيس صالح مجدداً لتسليم السلطة خلال ثلاثة أو أربعة شهور اذا تمت ترتيبات الوصول للبديل الآمن.

لقد انتهت بدائل الأسلمة بالمشروعية السلالية الذي بات سقف تعاطيها محصوراً في البطنين أو الظهرين أو «النهدين» كما الطرح «المحطوري»، هذه البدائل انتهت وتجاوزها العصر وصراعاته وبات المفعل والتفعيل هو للمذهبية كأنظمة كما السعودية وإيران أو أنظمة من خلال توافقات مذهبية وطائفية حسب واقع كل بلد.

ولهذا فما تطرحه الثورات عن شعارات الدولة المدنية ونحوه هو ماطرح في العراق حين الغزو الأمريكي وبعده والذي فعل هو ديمقراطية الغطاء للطائفية أو ديمقراطية بقاعدية طائفية.

الأسلمة هي الطرف الأقوى الطامح للحكم في واقع مصر أو ليبيا أو سوريا أو اليمن، ولذلك فإذا النظام كان له بأي قدر الخيار في حروب صعدة في مواجهة طرف أسلمة الطرف الآخر المتطرف في الواقع من الحصبة إلى أرحب ونهم وأبين والحيمة وهي حروب يشنها طرف للإستيلاء على الحكم يتموضع ويصطف تكتيكياً وبأي قدر من الخداع في إطار ما تسمى الثورة السلمية.

الحوار هو إما الخيار الواعي للواقع لأي طرف سياسي أو سيكون الخيار الإضطراري بهذا الطرف واقعياً وكان الأفضل لأي طرف السير للحوار بخياره وليس باضطراره!

أجيبوا داعي الحوار

عبدالخالق النقيب

الحوار المسؤول والبناء سيظل هو الخيار الصحيح والأسلوب القويم لإحداث أي تغيير منشود يتصدر مصلحة الوطن العليا ويتبنى رفعته، وبالتالي فإن التفاعل الوطني الجاد مع الحوار كان وسيبقى هو الحل الأمثل والوحيد للخروج من الأزمة التي تحيق بالوطن وتحدق به من كل جانب، إنهاءً للمعاناة التي يرزح تحت بؤسها كل أبناء الشعب اليمني، والوقوف الصادق إلى جانبه بدلاً من المزايدة عليه والتغني باسمه.

تلبية الحوار بشفافية ووضوح والاحتكام إلى طاولة تحاور مستديرة تتجرد عن الإملاءات الاشتراطية المسبقة وتنعقد تحت مظلة «مصلحة الوطن فوق كل اعتبار» باتت مسؤولية تاريخية فارقة يتحمل عبء القيام بإنجازها كل الساسة الشرفاء من كل مكونات الطيف السياسي، فالخروج من المأزق الراهن وأزمته المعضلة وصولاً لحل توافقي يقع حتماً على عاتقهم بالدرجة الأساسية، لا سيما واليمن يمر بمرحلة غاية في الاستثناء والدقة، وبمنعطف كارثي يتطلب من السلطة والمعارضة معاً إيقاظ الضمير السياسي واستحضار الحكمة اليمانية وإذكاء الحس الوطني الخالص.

المساعي الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي مع الحكومة اليمنية لحلحلة الأزمة تأتي بعد انقضاء نصف عام أو يزيد منذ بدء الاحتجاجات محاكاة لما يسمى «الربيع العربي» وما أفرزته من احتقان تصعيدي.

نصف عام استنفدت خلاله كل الأطراف السياسية أوراقها التي كانت تناور بها حتى تساقطت ورقة تلو أخرى ولم تعد تملك من بيادقها مايستحق الإشارة إليه أو المراهنة عليه في الحسم على أرض الواقع – ولو كان الأمر كذلك لما تردد طرف من إبرازه لحظة واحدة– فما شهدته الفترة الماضية من حراك ساخن كان كفيلا(لمن يريد المصارحة وقراءة الحجم الحقيقي المساند لطرحه ورؤاه ولكل من لديه الجرأة الادبية لمكاشفة الذات) لمعرفة الحقيقة لواقعه السياسي والجماهيري دون تجاوز معطيات الواقع اليمني، كما أنها بدت فترة زاخرة أفرزت القناعة لدى من يقرأ المشهد السياسي بتجرد تام– أن لا حلاً للأزمة في بلادنا إلا بالحوار وليس شيء غير الحوار، وبالتالي أبطلت كل المزاعم التي كانت تراهن بأباطيل وأوهام وأعادتنا كل تلك التصعيدات التجريبية الماضية إلى المربع الأول الذي بحت الدعوات إليه منذ بدء الأزمة.

مايستوجب على أطراف المعارضة هو الاستجابة لداعي الحكمة والتلبية الجادة والمسؤولة لنداء الحوار دون شرط أو قيد تعجيزي أو غير تعجيزي، ليس من قبيل الإنقاذ من الأتون الكارثية فقط بل وحفاظاً على ماء وجهها وأظن أني أحسها فرصة ثمينة لتثبت المعارضة عكس ذلك بأن يكون لها موقف إيجابي يحسب لها يوماً ما، خصوصاً وأن حسن النوايا مطلوب إثباته منها اليوم أمام المجتمع الدولي.

فأجيبوا الداعي لحقن الدماء ولبوا نداء الحوار فلا بديل البتة عن الحوار سوى الاحتراب الداخلي والانقسام والتشظي والخراب والدمار الذي لن يبقي ولن يذر.

فلسفة الثورة وترنيمات التنمية

محمد منصور المقرمي

..لقد آن الأوان للإنسان أن يراجع حساباته مع الزمن ومع الحياة بعد أن أنهى نصفها في معمعات الحياة يتعلم ويصل ويجاهد لكي يذوق ما بذله من جهد ومثابرة وتضحية سواء في المدرسة أو في البيت أو في العمل ويذوق كذلك ثمرة عمله وجهده وعرقه التي بذلها في الميدان وفي مضمار العمل والاجتهاد لكي يحقق أمنيته وآماله المنشودة والمرجوة وفي خضم هذه المسيرة الشاقة والعاتية التي خاضها إبان مسيرته واجتهاده ومسعاه استطاع شعبنا اليمني أن يحقق أهدافه المبتغاة وتحقيق آماله وأمانيه وطموحه وما يزال يرتقي ويصعد إلى المعالي والعلو مخلفا وراءه الأدلة الدامغة في إحقاق الحق وإزهاق الباطل وليس فقط ترقيع وترميم ما حصل من تعثرات وإحباطات تعتور المسيرة وتصد كل ما يمكن صده من إنجازات وآمال وخطوات وتطلعات سعى إليها شعبنا منذ الأزل لكي يتوج مسيرته التنموية في العديد من الإنجازات والأهداف في جميع أشكال ومبادئ التنمية المتعلقة بمستقبل البلاد الذي ما يزال جاهدا ومتطلعا إلى أرباح وثمار يانعة ومهمة يستطيع من خلالها إسدال الستار فيما مضى من تخلف وسقوط في أوحال وماض حالك ومريب في حاجة إلى إنارة الدرب وإضاءة الطريق بما في ذلك من قدرات وطاقات ومواهب وإمكانات يستطيع من خلالها تحقيق وإنجاز ما يقدر عليه ويرغب في تنفيذه في كل المجالات والابعاد الاقتصادية والتنموية المادية منها والبشرية والارتقاء صعودا في الخصائص النفسية والمعنوية والروحية.

ولا شك أن بلادنا بما تمتلك من مقومات زراعية وصناعية ومواد خام وإمكانيات بشرية غير عاجزة عن خوض غمار المنافسة الشريفة والمسابقة الممتازة في إطار السعي في دفع عجلة التنمية وتحقيق وتيرة الإنتاج ورفع سقفه إلى مصاف الممكن وتحقيق أكبر قدر من متممات التجارة والصناعة والزراعة الأمر الذي حدا ببلادنا أن تكون من أكثر الدول إنتاجا وذلك بالاعتماد على نفسها وتطوير أرضها ومجدها.

والمتأمل جيدا لبلدنا النامي في هذا لايخرج عن كونه بلدا زراعيا وصناعيا واقتصاديا وسياسيا غير مقلد ولا متكلف في عمله إيمانا بأن أي شعب لا بد أن ينال حقه بالكامل عن طريق العدل والمساواة واجتناب كل ما يمكنه من عيوب ومساوئ وحواجز واختراقات تقف عائقا أمام مسيرته وإزاء عمله وأن أي شعب لا يمتلك رصيد التقدم وقائمة التطور شعب لا يحيا ولا ينمو ويستحق أن تطلق عليه المقولة الشهيرة (ويل لشعب يأكل مما لا يزرع ويلبس مما لا يصنع).

بوركت بلادنا على طريق التنمية والنمو وعلى طريق الاعتماد على النفس والانطلاق في إطار الدول المتقدمة ومسارها التنموي.